مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

أثر النظام الحزبي في الرقابة الادارية على اعمال الادارة

(دراسة تطبيقية علي المملكة الأردنية الهاشمية)

د.اسامة احمد النعيمات [1] ، د.خالد خلف الدروع [2]

[1] أستاذ القانون الإداري المساعد - كلية الحقوق – جامعة فيلادلفيا ،

[2] أستاذ مساعد - كلية القانون – جامعة جدارا

2013

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i11.121*

Website: qau.edu.ye

أثـــر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على أعمـــــال الإدارة

"دراسة تطبيقية علي المملكة الأردنية الهاشمية"

د. أسامة أحمد النعيمات
أستاذ القانون الإداري المساعد كلية الحقوق – جامعة فيلادلفيا
د. خالد خلف الدروع
أستاذ مساعد كلية القانون – جامعة جدارا

ملخص:

يتكون هذا البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة.

وقد تضمن التمهيد أهمية هذا البحث وفكرته وأنها هي محاولة للتناول الواقعي لوظائف الأحزاب السياسية أي ما تقوم به فعلياً وواقعياً، وأثر ذلك في الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة.

كما تضمن الفصل الأول الحديث عن، أنواع الأنظمة الحزبية المعاصرة.

وأما الفصل الثاني، فقد كان دراسة تطبيقية على الواقع الأردني، حيث خلصنا من كل ذلك بخاتمة تضمنت ما أهمية : أنه بخصوص التجربة الحزبية الأردنية الراهنة، فيجب العمل بأقصى سرعة وإخلاص على تطوير النظام الحزبي على أسس مثالية، توضع لها الخطط المناسبة، وتتضافر لها الجهود المثالية كذلك، حتى نضمن أن يكون تطورها متجهاً إلى الاتجاه الصحيح وهي المساهمة بكفاءة وموضوعية في الحياة السياسية، سواء من حيث تشكيل للسلطات الحاكمة، أو العلاقة معها ، وفيما بينها، والتوازن الدستوري المناسب في إطار كل ذلك، مع المحافظة التامة علي الحقوق والحريات والحرمات العامة، إذ هذا هو النبراس الصحيح للتقدم النسبي مع الأنظمة الدولية لمنافسة الأخرى، كما أن ذلك هو الذي يضمن داخلياً أن تكون الممارسة الحزبية عونا على الرقابة الإدارية السليمة لا العكس.

Abstract:

The research consists of an introduction، four chapters and a conclusion.

The introduction includes the research importance، idea and that it is an attempt to real addressing of the political parties functions، that is what they actually do، and the impact thereof on the administrative control of administrative work.

Chapter one includes discourse on the contemporary party systems and its functions as a prelude necessary for stating what is meant by contemporary political parties، and their public origins، so that it may، later on indicate its role in administrative control.

Before indicating that role، the research in Chapter two addressed administrative control on administrative work، and its necessity so that it may state the role of political parties therein.

Chapter three includes addressing such relationship between party system and administrative control on administrative work، without linking to the Jordanian status، but as general fundamental rules.

The final Chapter، is an applied study on the Jordanian status، as we arrived at، with all the above، a conclusion that has implicated the most important among others; that in respect of the current Jordanian party experience، work has to be done as fast and sincerely as possible to develop the party system on ideal basis، with adequate plans placed therefore، and ideal efforts also joined together، so that we guarantee that its development takes the right direction، that is contributing، efficiently and objectively in political life، whether in respect of formation of governing authorities، or their inter relations and therewith، and adequate constitutional balance within a framework of perfect preservation، simultaneously، of rights، liberties and public sanctities، as it is the correct torchlight for relative progress with other competitive international systems، as well as that is an internal guarantee that party practice represents an aid for sound administrative control، not otherwise.

المقدمة

تشغل الأحزاب السياسية حيزا كبيرا ومهما في الحياة العامة في كل مجتمع من المجتمعات، وفي كل نظام من أنظمة الحكم. ففي حين أنها في النظام الديمقراطي عنصر من عناصر هذا النظام، ومؤسسة من مؤسساته لا يمكن تصور قيام النظام الديمقراطي وأدائه مهماته المقصودة منه على الوجه الصحيح من غير أن تضطلع الأحزاب السياسية بالقيام بوظيفتها كاملة طبقا لمفاهيم هذا النظام، فإنها – إي الأحزاب – ليست حكرا للأنظمة الديمقراطية، فهي في غير هذه الأنظمة موجودة أيضا. هي موجودة في دول جنوب إفريقيا منذُ حوالي سبعين عاما، في حين أن من المعلوم أن في دولة جنوب إفريقيا دولة عنصرية تفتقد الديمقراطية كليا. وفي روديسيا الجنوبية – قبل الاستقلال – قامت فيها أحزاب سياسية خاضت الانتخابات وشكلت حكومات في حين لم يكن فيها حكم ذاتي – ناهيك عن الديمقراطية – وكانت الحقوق المتساوية للإفريقيين متكورة عليهم.

وحتى إذا أنكر نظام من أنظمة الحكم على فئات الشعب وطبقاته تأليف الأحزاب، فان أحزابا سرية تتكون في ظل هذا الإنكار لحق تأليف الأحزاب، وتتكون هذه الأحزاب السرية أيضا في ظل الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد.

والأحزاب السياسية إذن – وهي بهذه المكانة التي تشغلها في الحياة العامة وفي الحياة السياسية لكل مجتمع بوجه خاص – جدير أن يكون موضوعها محل دراسات شاملة ومن كل وجه.

مشكلة الدراسة :

مما لا شك فيه أن الإدارة في قيامها بأداء وظيفتها تملك أن تنتقص من بعض حقوق الإفراد وحرياتهم، وحقها هذا لا يمكن تركه دون ضابط يرسم الحدود التي لا تتجاوزها مما يعرض تصرفاتها للبطلان.

ويفرض هذا المبدأ وجود وسائل وأجهزة تراقب عمل الإدارة، وتختلف هذه الأجهزة باختلاف الدولة والنظم القانونية المتبعة فيها. إلا أن المستقر في اغلب الدول وجود أربعة طرق يضمن من خلالها الإفراد مشروعية أعمال الإدارة في مواجهتهم وهي، الرقابة السياسية، والرقابة الإدارية، ورقابة الهيئات المستقلة، وأخيرا الرقابة القضائية.

وتتخذ الرقابة السياسية على أعمال الإدارة صورا مختلفة، فقد تتم عن طريق الرأي العام وتمارسها المؤسسات الاجتماعية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية، كما قد تمارس عن طريق المؤسسات البرلمانية.

لذلك يطرح هذا البحث مشكلة تدور حول الأثر البالغ للأحزاب السياسية في تنظيم أعمال الإدارة ومنعها من التعسف في استعمال السلطة باعتبارها لسان الأمة والمعبر عنها، والتي غالباً ما كشفت عن بعض التجاوزات من موظفي الإدارة العامة.

عناصر المشكلة :

تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا مهما يساهم في تعبئة الرأي العام الشعبي من خلال المساهمة في اطلاع الجماهير على المشاكل الأكثر إلحاحا والتي يتعرض لها المجتمع وتكون مراقب جماعي لصالح الشعب من خلال انتقاد سياسيات الحكام وكشف فضائحهم وفسادهم وانتهاكهم لسيادة القانون.

وبهذا المعنى، من أساسيات العمل الديمقراطي أن تسعى الأحزاب السياسية إلى تحقيق الاتصال الجماهيري. فالدور الأساسي الذي تقوم به الأحزاب السياسية هو السعي للحصول على تأييد الإفراد لبرامجها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية التي تعد بتنفيذها إذا ما وصلت إلى السلطة عبر الانتخاب. وحتى تحقق ذلك تبقى الأحزاب مرابطة لعمل الإدارة لضمان احترامها للدستور وسيادة القانون.

فرضيات البحث:

من الواضح أن هذا النوع من الرقابة له الأثر البالغ في تنظيم إعمال الإدارة ومنعها من التعسف في استعمال السلطة، غير إن هذا الأسلوب من طرق الرقابة لا يتسع تأثيره إلا في الدول التي تكفل حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار دولة القانون والمؤسسات، ما يؤهلها القيام بواجب الرقابة وعدم الخضوع لمصالح فئات معينة، فتفقد بذلك حقيقة تعبيرها عن المصلحة العامة.

أهمية هذا البحث وفكرته:

يعرف البحث العلمي بأنه: محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتنميتها، وفحصها، وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإدراك، ويتم التمسك فيه بالفضائل العلمية وهي: الدقة في جميع مظاهر البحث، محبة النظام والتنظيم، التحلي بالمنطق، الأمانة، الشعور بالمسؤولية، والقدرة علي التأمل والتفكير.

وقد لاحظنا منذ فترة أن الدراسات العلمية، خصوصا في مجال القانون، اتجهت صوب النواحي النظرية، وتطبيق مقاييس البحث العلمي عليها فحسب، في مجال تقييمها وتقديرها.

وقد أدي ذلك إلي إغفال العديد من النواحي الواقعية في التناول البحثي، رغم إنها لا تقل أهمية بحال من الأحوال عن النواحي النظرية.

فمثلا في مجال دراسة الأحزاب السياسية، كان البحث العلمي يكتفي ببيان تطورها وتعريفها وأنواعها، وأنها في النهاية صارت هي الجانب الظاهر والرئيسي للديمقراطية المعاصرة، أو كما قيل(1) "إن الديمقراطية النيابية المعاصرة هي دولة الأحزاب".

وأيضا في مجال الرقابة على أعمال الإدارة، أتجه البحث العلمي إلى التركيز على الرقابتين الإدارية والقضائية عليها، مع الاكتفاء بتناول الرقابة السياسية عليها ضمن الأبحاث الدستورية في الغالب.

وقد بدا لنا أن هناك نقلة هامة ينبغي أن ننتقل إليها في هذا المجال، هي التناول الواقعي لوظائف الأحزاب السياسية، أي ما تقوم به فعليا وواقعيا، وليس مجرد ما يقال في الفكر المدرسي عن وظائفها نظريا، ثم المزج بين ذلك وما تؤثر فيه الممارسة الفعلية للوظائف الحزبية، في مجال الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة، لما للأحزاب السياسية من تأثير واقعي لا يخفي. إذا أخذ بشئ من التأمل في مجال الوظائف الإدارية المعروفة من: تخطيط، تنظيم، قيادة، تنفيذ، ورقابة.

ومن هنا كان الاهتمام بهذا البحث الذي نراه يستحق ما يبذل فيه من عناء، حتى تتبين لنا النواحي الواقعية في المجالين: الحزبي والإداري معاً، باعتبار أن الحقائق القانونية السليمة هي التي تكون نتاجاً للجانبين النظري والواقعي معا، إذ النظر إليها من منظور واحد منهما فقط، هو قصور في الفهم، ينبو عنه النظر التحليلي الواقعي العميق، إذ قديماً قيل، وما زال سليما جدا: "إن فقه الواقع لا يقل عن فقه النص، وأن من جهل زمانه فقد جهل".

ولما كان من ملاحظة الواقع والاهتمام به كذلك، أن نرصد ما يجري في المملكة في هذا المجال، ليكون

لدراستنا فائدة عملية ،أو على الأقل إستشرافية، في هذا الرصد أيضا، فقد وقع هذا البحث في الفصول ا الآتية :

الفصل الأول: الأنظمة الحزبية المعاصرة ووظائفها.
الفصل الثاني: اثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة في المملكة الأردنية الهاشمية.
حيث ننتهي بعد ذلك إلى خاتمة ، نستعرض فيها ما تم التوصل إليه من نتائج .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل ،،،

الفصل الأول
أنواع الأنظمة الحزبية المعاصرة ووظائفها

- المبحث الأول : التطور التاريخي للأحزاب السياسية وتحديد المقصود بها.
- المبحث الثاني: اثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية.

المبحث الأول
التطور التاريخي للأحزاب السياسية وتحديد المقصود بها

- المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور الأحزاب المعاصرة .
- المطلب الثاني: المقصود بالحزب السياسي .

المطلب الأول
التطور التاريخي لظهور الأحزاب المعاصرة
(بالنسبة للعالم الغربي وبعض دول الشرق الأوسط)

أفضل من تناول تحليل ذلك، بالنسبة للعالم الغربي، هو الفقيه الفرنسي موريس ديفرجيه Maurice (Duverger) في كتابه الشهير« الأحزاب السياسية» (Les partis politiques) حيث فرق في مقدمة هذا الكتاب، عن أصل الأحزاب (L`origine des parties)[1]، بين الوضع في القارة الأوربية وإنجلترا، والوضع في الولايات المتحدة الأمريكية. فقال بالنسبة للقارة الأوربية - عدا انجلترا - إنها بصفة عامة لم تكن تعرف الأحزاب السياسية حتى منتصف القرن 19 تقريبا، حيث كان معروفا قبل ذلك فكرة جماعات الرأي فقط، ثم بعد الثورات ونمو الديمقراطية (النيابية) في أوربا، وتقرير حق الاقتراع العام، مع التوسع في الاختصاصات البرلمانية وظهور الجماعات البرلمانية أولا، ثم ظهور اللجان الانتخابية بعد ذلك، فقد تطور الأمر بالربط بين كليهما، مما أدى لنشأة نظام الأحزاب، حيث ساعد على ذلك عوامل عدة منها: جمعيات الرأي، النوادي الشعبية، الصحف، النقابات العمالية. الكنيسة، وجماعات المحاربين القدماء ...الخ، مما أدى إلى تطور الأمر إلى أن وصل إلى غلبة نظام الأحزاب السياسية في التأثير السياسي، حتى قيل في النهاية، إن الديمقراطية النيابية هي» دولة الأحزاب «حسبما قدمنا.

وأما إنجلترا [2]، فقد اختلفت قليلا عن ذلك التطور، وإن انتهت إلى ذات النتيجة ، حيث ارتبطت نشأة الأحزاب فيها بالصراع الديني الذي نشأ عن انفصال الكنيسة الإنجليزية عن الكنيسة في روما، إذ ترتب على ذلك ظهور فريقين: فريق التوري (Tory). وينادي بالتسامح الديني مع غير إتباع الكنيسة الرسمية، وفريق الهويج (Whig) وينادي بالحرية الدينية للبروتستانت)الذين هاجر معظمهم فيما بعد للولايات المتحدة الأمريكية) [3]، حيث خفت حدة هذا الخلاف الديني المستعر فيما بعد، وانتقل الخلاف مع دخول القرن التاسع عشر إلى المسائل السياسية مما حول التوري إلى حزب المحافظين (conservative Party(والهويج إلى الأحرار)Liberal Party) ثم مع نشأة مؤتمر اتحاد التجارة و انعقاده عام 1899تحت تأثير تعاليم الجمعية الفابية ، نشأ حزب العمال (Labor Party) أيضا، الذي سرعان ما انتقل إلى الصدارة مع حزب المحافظين، حيث أصبحا الآن الحزبان الرئيسان في بريطانيا.

وأما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أوضح ديفرجيه[4]. إن النظام الحزبي هناك نشأ نتيجة الخلاف بين الاتحاديين وغيرهم حول اختصاصات الحكومة المركزية، حيث ظهر الحزبان)الجمهوري Republican Party) و)الديمقراطي Democratic party) نتيجة الخلاف حول تقوية هذه الاختصاصات (الجمهوريون) أو التقليل منها (الديمقراطيون) حيث مع التطور والواقع ، اندثر تقريبا هذا الخلاف، أو لم يعد في حدته الأولى، ومع ذلك أستمر هذان الحزبان الكبيران في الحياة السياسية الأمريكية، لظهور اعتبارات جديدة تدعو إلى بقائهما أهمها: المساهمة في الحملات الانتخابية، سواء انتخابات الكونجرس، أو انتخابات الرئاسة، أو الانتخابات

1) راجع طبعة : Librairie Armand Colin. 1976. p-23 et.s

2) موريس ديفرجية. ذات الموضع .

3) راجع بعض التفاصيل الهامة في ذلك وأثره في النظام الوظيفي في الولايات المتحدة الأمريكية في : د. هأني الدرديري : حقوق وواجبات الموظف العام)محاضرات ألقيت بقسم الدراسات العليا. كلية الحقوق جامعة القاهرة) -2011 2012 - الباب المتعلق بأثر التطور) التاريخي/ السياسي) في نشأة نظم الوظيفية العامة .

4) الموضع السابق .

المحلية.

وأما في الشرق الأوسط فقد نشأت الأحزاب السياسية لتطورات شتى، غالبها ما ارتبط بمكافحة السيطرة التركية، أو بمكافحة ما تلاها من الاحتلال الأوربي (على سبيل المثال: مصر- سوريا- الأردن) [5]، أو نتيجة لطريقة نشأة الدولة ذاتها (إسرائيل) [6]، دون أن نغفل في ذلك أبدآ أثر الحركات الدينية الإسلامية في نشأة الأحزاب السياسية ذات المرجع الديني الإسلامي (على سبيل المثال: الإخوان المسلمون، وحزب التحرير الإسلامي[7]).

المطلب الثاني
المقصود بالحزب السياسي أو تعريفه

تطور المقصود بالأحزاب السياسية تبعا للزمن والدول التي نشأت فيها حسبما قدمنا، ثم أوضح فالين «Valin» [8] فيما بعد، أن الحزب السياسي (le parti politique) هو: « جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين، قد يكون مفصلاً أو يكتفي فيه بوضع الخطوط العامة ».

أن الحزب هو: أشخاص يعتنقون ذات«Benjamin Constant» كما نقل كذلك عن المذهب السياسي «Une union d>hommes qui profèrent la même doctrine politique»

وكذلك عن H.kelsen أن الأحزاب السياسية هي: « تكوينات تجمع أشخاصآ لهم نفس الرأي، تضمن لهم التأثير الحقيقي على إدارة الشئون العامة ».

ولم يخرج الفكر العربي عن هذا المعنى تقريبا لتعريف الحزب السياسي، حيث نجد الدكتور ابراهيم درويش يقول بإنه [9] « مجموع من الأفراد مكون لبناء سياسي لتحقيق أهداف معينة عن طريق السلطة السياسية، وذلك وفق العقيدة التي تحكم سلوكه، وبما يتضمنه من سلطة صنع القرارات ».

كما نجد صاحب القاموس السياسي[10] يذهب إلي تعريف الحزب السياسي بأنه: « جماعة منظمة من المواطنين متفقة على تنفيذ مبادئ سياسية معينة إذا تولت السلطة، وذلك في حال نجاح ممثليها في المجالس النيابية »، حيث يضيف: إنه لهذا كانت الأحزاب السياسية من أركان الأنظمة الديمقراطية بمفهومها التقليدي (الديمقراطية الغربية) باعتبار أن الأحزاب هي التي تقوم بإبراز المبادئ والأهداف القومية من اجتماعية

---

5) سنشير إلى ذلك بتفصيل أكثر بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية في الفصل الثاني المتعلق بالدراسة التطبيقية المتعلقة بها .

6) لتفاصيل في ذلك راجع : د. عبد الحميد متولي : نظام الحكم في إسرائيل)وتشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها وآثار حرب أكتوبر عليها) . منشأة المعارف . 1979 . مواضع متفرقة ، وأيضا : أ/ ضياء الحاجري ، إسرائيل من الداخل ، مكتبة ابن سيناء - -1992 مواضع متفرقة ، وأيضا : د. فوزي طايل : النظام السياسي في إسرائيل . مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية . سلسلة الدراسات الخامسة 1989 . مواضع متفرقة كذلك .

7) راجع بالنسبة للإخوان المسلمين : د . زكريا سليمان بيومي : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية)1928-1948) .) رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث) جامعة عين شمس ذو الحجة 1398. نوفمبر 1978 . مكتبة وهبة . ط أولي 1399. 1979 . مواضع متفرقة . و د. ريتشارد ميتشيل : الإخوان المسلمون . ترجمة عبد السلام رضوان ومني أنيس . مكتبة مدبولي ط . ثانية 1985 . مواضع متفرقة .

وبالنسبة لحزب التحرير : راجع تفاصيل نشأته وتطوره في موقعة الرسمي :

www.hizb-ut- tahrir.org

8) في كتابه : الأحزاب ضد الجمهورية . باريس 1948. ص 15 وما بعدها ، مشار إليه في د. سليمان الطماوي : النظم السياسية والقانون الدستوري)دراسة مقارنة) . 1988. ص257.

9) في كتابه : الدولة) نظريتها وتنظيمها) – سنة -1969 ص373 .

10) وضع أحمد عطية . كلمة « أحزاب سياسية ».

واقتصادية وسياسية وتعمل على توعية الجماهير، وبلورة آرائهم السياسية، فضلا عن أن النظام الحزبي يسمح بقيام معارضة تحول دون استبداد حزب الأغلبية بالسلطة، ذلك أن الديمقراطية لا تقوم فقط على أساس حكم الأغلبية بل على حرية النقد التي تباشرها الأقلية الحزبية، وبالتالي تنعدم هذه الخصائص في حالة نظام الحزب الواحد الذي تصطنعه بعض الحكومات لفرض مشيئتها عن طريق الدعاية الشعبية، كما كان نظام الحكم الفاشي والنازي وكذلك نظام الحكم في الدول الشيوعية.

وأما الدكتور / محمد الشافعي أبو راس [11] فقد أضاف لذلك تفصيلاً مميزاً نقتبسه ، ويقول فيه :

نرى أن الحزب السياسي: « مجموعة من الأفراد يلتقون حول مبادئ وأفكار وأهداف ويسعون للبقاء في كراسي الحكم أو الوصول إليها بالطريق الديمقراطي وضعاً لهذه المبادئ والأفكار والأهداف موضع التنفيذ». ومن هذا التعريف يتضح أن الحزب تجمع اختياري رضائي، فلا يسمى حزباً ذلك التجمع الذي يقيمه حاكم أو سلطان بالقوة والقهر أو بالترغيب والمنح، وما ذلك إلا لأن هذه المجموعة لا تكون حزباً سياسياً إلا إذا كان تجمعها حول أفكار ومبادئ وأهداف، وهي أمور لا يتم التجمع حولها إلا بعد التأمل فيها والاقتناع بها، الأمر الذي يعني ضرورة قيام الحزب بإرادة أعضائه واختيارهم ولا يكفي أن يتجمع الأعضاء حول أهداف وأفكار ومبادئ للقول بقيام حزب سياسي، وإنما يجب أن يكون تحقيق هذه الأهداف والمبادئ والأفكار من خلال سلطات الدولة العامة، الأمر الذي يعني أن يسعى الحزب إلى الوصول إلى كراسي الحكم في الدولة، ليقع في مواقع السلطة، فيستطيع بذلك تحقيق آماله وأهدافه وأفكاره. ولكي يكون الحزب سياسياً، فإنه يجب أن يكون في سعيه للبقاء في كراسي الحكم،أو الوصول إليها إن كان خارجها،منتهجا الطريق الديمقراطي السلمي المتمثل في خوض الانتخابات والانتصار فيها، فإن اعتنق التنظيم سياسة العنف والعصيان والتمرد، للقفزعلى كراسي الحكم، فإن التنظيم لا يكون حزباً سياسياً.

وعلى العموم فيمكننا القول في النهاية، إن الحزب السياسي هو: « تجمع سياسي معترف به طبقاً لدستور معين، بهدف السعي لتولي السلطة لتطبيق برنامج سياسي إقتصادي، وإجتماعي معين، يؤمن به هذا التجمع السياسي».

والقصد من هذا التعريف، أن نبرز دور الإعتراف الدستوري بالأحزاب (سواء كان الدستور مكتوباً أو عرفيا)، ليكون ذلك أساس مشروعيتها وتميزها في النظام الديمقراطي عن الأحزاب الأخرى التي تعتمد في نشأتها على الارتباط بالسلطة، أو الارتباط على العكس، بالعنف للوصول لهذه السلطة، مما يجعلنا في مرحلة الثورة لا مرحلة سيادة النظام الحزبي ذاته.

والأحزاب السياسية بهذا المعنى الدستوري، تعد ظاهرة حديثة، وهي ربيبة الديمقراطية التي تقدس الحريات العامة، كحرية الرأي والاجتماع والنقد وغيرها مما يساعد على تحقيقه وجود هذه الأحزاب السياسية[12]. بل لا وجود في الواقع لهذه الحريات السياسية إلا بوجود الأحزاب كأساس رئيس لممارستها.

وهذه الأحزاب السياسية المشروعة دستورياً، هي التي سنتناول في المبحث الثاني: أثرها فيما بعد على

11) راجع له : نظم الحكم المعاصرة (دراسة مقارنة في أصول النظم السياسية) – الجزء الأول) النظرية العامة في النظم السياسية) – عالم الكتب 1984 – صـ588 .

الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة، كنقطة جديدة جديرة بالبحث والدراسة لأهميتها التامة من الناحية الواقعية حسبما قدمنا.

المبحث الثاني
أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية

- المطلب الأول: التأثير الحزبي المباشر في مجال الوظائف الإدارية والرقابة عليها.
- المطلب الثاني: التأثير الحزبي في الرقابة الإدارية عن طريق الأداء البرلماني والرأي العام .

المطلب الأول
التأثير الحزبي المباشر في مجال الوظائف الإدارية والرقابة عليها

ويكون ذلك في مجال الوظائف الإدارية ذاتها من: تخطيط، تنظيم، وتنفيذ، وما يلحق بهم من رقابة إدارية بالطبع.

ويقصد بالتخطيط الإداري بمعناه الواسع [13]: التصميم المنطقي وليس الارتجال، قبل الإقدام على تنفيذ عمل معين.

وهو بهذا المعنى عمل ذهني يسبق التنفيذ المادي، الذي بلا شك يتأثر تماماً بهذا التخطيط ومدى دقته.

وجميع الأحزاب تضع الخطط الإدارية المناسبة مسبقاً في برامجها ليتم انتخابها على أساسها، وبعد الفوز بالحكم يصبح الحزب أو الإتلاف الحاكم، هو الأمين على تنفيذ هذه الخطط، وبمقدار الصدق والشفافية والأمانة الحزبية في هذا المجال، يكون التنفيذ الواقعي لهذا التخطيط المسبق، والعكس صحيح.

وأما التنظيم الإداري فيقتضي أن توزع النشاطات التي تضطلع بها جهات الإدارة، إلى وحدات، وأن يحدد القائمون بكل عمل من الأعمال المنوعة في كل وحدة ، وبيان الرابط بين القائمين بهذه العمال تبعاً لواجباتهم ومسئولياتهم.

وتبدو أهمية عملية التنظيم في مدى إفادة الجهاز الإداري من القوى البشرية والمادية التي يملكها، وتزداد هذه الأهمية كلما اتسع الجهاز الإداري [14]، والحزب أو الأحزاب الحاكمة هي الأمينة في هذا المجال أيضا.

وأما التنفيذ الإداري، فمن البداهة انه وضع ذلك التخطيط والتنظيم موضع التنفيذ، وهنا يتم ترجمة الخطط والتنظيمات النظرية واقعياً، ويكون ذلك هو المحك العملي الواقعي لا على صدق وشفافية التخطيط والتنفيذ فحسب، وإنما على مدى الانحراف من عدمه في مجال التنفيذ.

13) د. فؤاد العطار : مبادئ علم الإدارة العامة – مرجع سابق – ص 172 .
14) نفسه – ص 51.

المطلب الثاني
التأثير الحزبي في الرقابة الإدارية عن طريق الأداء البرلماني والرأي العام

أولا: التأثير عن طريق الأداء البرلماني:

يختلف هذا التأثير بحسب البيئة الحزبية والنظام الحزبي معاً. فإذا كانت البيئة الحزبية سليمة، فإنها قد تجبر ما في النظام الحزبي من عوار إن وجد. وأما إن لم تكن كذلك ، فإن التأثير الحزبي السلبي في مجال الرقابة الإدارية يأخذ المظاهر الآتية بحسب النظام الحزبي الموجود:

أ- ففي حالة الحزبين الكبيرين: يكون التأثير السلبي فيما يعرف بسياسة "الغنائم للمنتصر"، والذي عرفته الولايات المتحدة ذاتها إلى عهد قريب، حيث إذا فاز أحد الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي فإنه كان يعمد إلى تحويل ما يستطيع من الوظائف إلى الحزب الفائز وأنصاره في الانتخابات، بحجة أن ذلك من لزوم تنفيذ سياسة الحزب المنتصر، حتى أوشكت الوظائف العامة أن تصبح في أغلبها وظائف حزبية مؤقتة [15].

ب- وأما في حالة الأحزاب المتعددة المتقاربة في القوة، فإن التأثير السلبي يأتي من ناحية أن كل حزب يحاول من جانبه التأثير في الإدارة والرقابة على أعمالها إن لم يكن في صالحه فعلى الأقل ضد الأحزاب المنافسة ليضعفها، مما يجعل الإدارة ذاتها في مناخ غير ملائم للإبداع، بل وحتى التنفيذ تحسباً لموقف المنتصر من هذه الأحزاب الذي قد يحمل إبداعها لظنون أو وشايات معتادة في هذه الأحوال، على أنها كانت ضده أو بغرض إنجاح الحزب أو الأحزاب المنافسة.

ج – وأما في حالة الحزب المسيطر فهنا يكون التأثير السلبي كأخطر ما يكون، لأنه من الناحية الواقعية، فإن هذا الحزب يستطيع أن يمارس استبدادا حزبيا، يتمثل في قيامه، باعتباره الحزب الفائز، بتشكيل الحكومة، مع سيطرته عن طريق نائبيه أيضا على البرلمان، وبامتلاكه لقدرتي التشريع والتنفيذ على هذا النحو ،فإنه يملك التأثير في القضاء وفي الإدارة وفي كل رقابة على أعمالها أيضا، بما يملكه من استبداد الجمع بين سلطتي التشريع والتنفيذ معا.

ثانيا: التأثير عن طريق تحريك الرأي العام:

فإذا كان من المفترض أنه يصعب أن يؤثر الرأي العام في أحكام القضاء، لما له من حصانة واستقلال وتمرس طويل على عدم التأثر بما هو خارج الأوراق والمستندات والأدلة والقرائن المطروحة أمامه، فإن هذا ليس هو ذات الشأن تماماً بالنسبة للرقابة الإدارية التي لا تتمتع بهذه المعطيات، أو على الأقل ليست لها بذات القدر المقرر للقضاء، مما يجعل التأثير فيها عن طريق تحريض الرأي العام ضدها بواسطة الحزب أو الأحزاب ذات المصلحة أمراً ليس مستبعدا.

15)) للمزيد ، راجع : د. سليمان الطماوي : الوجيز في الإدارة العامة – 1980 ، ص 198 وما بعدها .

الفصل الثاني
أثر النظام الحزبي في الرقابة الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية

- المبحث الأول : الواقع الحزبي الحالي في المملكة .
- المبحث الثاني : تأثير الأحزاب السياسية في الرقابة الإدارية في المملكة .

المبحث الأول
الواقع الحزبي الحالي في المملكة

- المطلب الأول : التطور التاريخي لظهور الأحزاب وتطورها في المملكة.
- المطلب الثاني : النظام الحزبي الحالي للأحزاب في المملكة.

المطلب الأول
التطور التاريخي لظهور الأحزاب وتطورها في المملكة[16]

المرحلة الأولي: البداية والنشأة:

تعود بدايات الحياة الحزبية إلى مطلع العشرينات من القرن الماضي، حتى أن بعضها نشأ قبل ولادة الدولة في آذار 1921.

وكانت الأحزاب الأولى التي نشأت في إمارة شرقي الأردن ذات توجهات سياسية تتجاوز الواقع الأردني، إذ كانت تتطلع إلى تحرير سورية من النفوذ الفرنسي وإقامة دولة عربية مستقلة تشمل سورية الطبيعية أي سورية الحالية ولبنان والأردن وفلسطين.

والأحزاب السياسية العاملة في شرقي الأردن قبل نشوء الإمارة هي:

أولا: حزب العربية الفتاة (1918).

ثانيا: حزب الإتحاد السوري (كانون الأول 1918)

ثالثا: حزب العهد السوري (نهاية العهد العثماني)

رابعا: حزب الاستقلال العربي (1919).

خامسا: الحزب الوطني السوري (كانون الثاني 1920)

16) يمكن مراجعة :

- د. عصام السعدي : التطور السياسي للأردن - ط1 عام 1993 .
- د. محمد مصالحة : التجربة الحزبية السياسية في الأردن - دار وائل للطباعة والنشر - ط1عام 1999.
- د. عبدالله الطوالبة : الحياة النيابية الأردنية ومراحل تطورها - منشورات دائرة المطبوعات والنشر عام 2010.
- مركز القدس للدراسات السياسية : الأحزاب السياسية الأردنية – ط . 2003 .

ثم مع تأسيس إمارة شرقي الأردن في عام 1921 تأسست أحزاب أردنية عديدة خلال الفترة 1921-1945منها: حزب أم القري 1921، حزب أحرار الأردن 1921، حزب العهد العربي 1921، جمعية الشرق العربي 1923، حزب الشعب (المعارض) 1927، حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني 1928، الحزب الحر المعتدل 1930، حزب العمال الأردني 1931، حزب التضامن الأردني 1933، جمعية الشباب الأردني المثقف 1933، الحزب الوطني الأردني 1936، حزب الإخاء الوطني 1937، حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني 1944.

المرحلة الثانية: بعد انهيار نفوذ بريطانيا نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الثانية:

إذ نظراً لتزايد العداء لها، وتنامي النزعات الاستقلالية في العالم العربي، إضافة إلي اتساع التعليم وازدياد عدد المثقفين وبداية تبلور طبقة وسطي، فقد ساعد كل ذلك علي توفير أساس اجتماعي لنشوء أحزاب سياسية حديثة.

وفي هذه الفترة، بالذات نشأت جماعة الاخوان المسلمين، كما بدأت تتشكل الأحزاب الوطنية ذات التوجهات الإصلاحية والليبرالية (الحزب الأردني وحزب الشعب الأردني) والجماعات القومية كحزب البعث العربي، كما نمت أرضية ملائمة لنشوء تيار يساري « الخلايا الشيوعية».

المرحلة الثالثة: بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولي (1948) وضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية:

حيث أملي هذا الوضع إدخال إصلاحات سياسية علي النظام السياسي الأردني ووضع دستور جديد (1952)، كما صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (15) لسنة 1955، واشتملت هذه المرحلة علي مجموعة الأحزاب الأردنية التي نشأت بعد الاستقلال مثل:

1. حزب النهضة العربية.
2. حزب الشعب الأردني.
3. حزب الاتحاد الوطني.
4. الحزب العربي الأردني واللجنة الوطنية.
5. الحزب الوطني الاشتراكي.
6. حزب الأمة.
7. الحزب العربي الدستوري.
8. حزب البعث.
9. حركة القوميين العرب.
10. الناصرية.
11. الحزب القومي السوري الاجتماعي.
12. جماعة الاخوان المسلمين.
13. حزب التحرير.
14. الحزب الشيوعي الأردني، وغيره من التنظيمات العمالية.

واستمرت هذه المرحلة حتي صدورقرار حظر الأحزاب السياسية في الأردن في 25 نيسان 1957، وكان ذلك بداية لمرحلة العمل السياسي السري.

المرحلة الرابعة : منذ عام 1957 إلي عام 1967 :

حيث تميزت هذه المرحلة بالعمل السري والثورات مثل ثورة : الشوبك والكرك، كما شكلت فيها العديد من البرلمانات التي لاتعبر بشكل كامل عن مصداقية شعبية أو ديمقراطية، مما لا فائدة من الاستطراد فيه فيما نحن بصدده.

المرحلة الخامسة : منذ هزيمة يونيو 1967 وحتي 1989 :

حيث تعطلت الحياة النيابية تقريباً في هذه المرحلة نتيجة هزيمة 1967، وسقوط الضفة الغربية تحت قبضة الاحتلال الصهيوني، حيث خضعت البلاد بعد ذلك مجددا لحالة الطوارئ وقوانين الدفاع والأحكام العرفية، وجري تبعا لذلك التجديد للمجلس النيابي القديم ليواصل مهماته بدلا من أجراء انتخابات عامة في الضفة الشرقية.

كما ساهم في هذه الحالة ايضا قرارات الرباط 1974، التي أكدت علي ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وعلي حق الشعب الفلسطيني في أقامت دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، والتي قبل بها الأردن، جاءت هذه القرارات بمثابة سبب جديدة لحل البرلمان، وتعليق الحياة النيابية، بسبب ما ذكر عن أشكال قانوني دستوري ناجم عن قرارات الرباط وما يتعلق بمستقبل ومصير الضفة الغربية.

وحيث إنه ليس من المفيد كثيرا في بحثنا أن نستطرد فيما كان، فإننا ننتقل الآن إلي ما يهمنا وهو المرحلة الحالية للأحزاب الأردنية، أو النظام الحزبي الحالى في المملكة.

المطلب الثاني
النظام الحزبي الحالى في المملكة

يمكن القول إن هذه المرحلة تبدأ منذ عام 1992، إذ رغم إن عملية التحول الديمقراطي قد بدأت مع إنتخابات 1989، إلا أن العودة العلنية للأحزاب إلى الساحة السياسية قد تاخرت حتى عام 1992حين صدر قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، وفي ظله ظهرت الأحزاب الآتية :

- أحزاب التيار السياسى :

الأحزاب القومية :

- البعث العربي الاشتراكي الأردني.
- البعث العربي التقدمي.
- العربي الديمقراطي الأردني.
- جبهة العمل القومي.

الأحزاب الدينية :

- جبهة العمل الإسلامي.
- الحركة العربية الإسلامية (دعاء).

الأحزاب الماركسية اليسارية :-

- الشيوعي الأردني.
- الديمقراطي الإشتراكي الأردني.
- الشعب الديمقراطي الأردني حشد .
- الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني.
- الحرية.

الأحزاب الليبرالية / الوسطية :

- العهد الأردن.
- التقدم والعدالة.
- التجمع الوطني الأردني.
- الوطن.
- اليقظة.
- الوحدوي العربي الديمقراطي "وعد" .
- المستقبل.
- الوحدة الشعبية "الوحدويون" .
- الجماهير العربية الأردني.
- الجبهة الأردنية العربية الدستورية.

وإضافة إلى التيارات السابقة، لابد من الإشارة إلى كون عدد من الأحزاب الأردنية التي ظهرت منذ هذه الفترة تعتبر امتداداً لبعض المنظمات الفلسطينية، ولا سيما حزب "الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني" الذي يشكل امتدادا لمنظمة الجبهة الشعبية، وحزب "الشعب الديمقراطي الأردني" الذي يشكل امتداداً لمنظمة الجبهة الديمقراطية.

ورغم إنه جرت بعد ذلك إنتخابات 1997 إلا أن الأولي أن نركز هنا علي الانتخابات التي تلتها في 2003، باعتبارها الأكثر قربا لما نحن فيه الآن، وما يهمنا استخلاصه في هذا الصدد.

- انتخابات عام 2003 :

جرت هذه الانتخابات في ظل استمرار العمل بآلية الصوت الواحد المثيرة للجدل، ورغم ذلك فإن أياً من الأحزاب الأردنية لم يعلن مقاطعته لهذه الانتخابات.

ويمكن التمييز داخل الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في هذه الانتخابات من خلال طرح مرشحين أو دعم مرشحين مستقلين، بين اتجاهين رئيسيين: الاتجاه المعارض الذي يضم في الأصل الأحزاب المنضوية ضمن لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية، والاتجاه الوسطي القريب من السلطة كالآتي:

الاتجاه المعارض:

- جبهة العمل.

- جبهة العمل الإسلامي.
- التيار الوطني.
- الشيوعي الأردني
- الشعبية الديمقراطي.
- البعث العربي التقدمي.
- الحركة القومية الشعبية.
- جبهة العمل القومي التقدمي.
- حقوق المواطن

الاتجاه الوسطي (القريب من السلطة):

- تجمع الإصلاح الديمقراطي.
- النهضة.
- الوسط الإسلامي.
- الرفاه.
- المستقبل.
- اليسار الديمقراطي.
- حركة لجان الشعب الأردني.
- المجلس الوطني للتنسيق الحزبي:
- الدستور.
- دعاء.
- الأمة.
- الأجيال.
- الخضر.

وكان عدد المرشحين الحزبيين في هذه الانتخابات 54 مرشحاً من أصل 800 مرشح على مستوى المملكة ككل، وبما نسبته 6% من مجموع المرشحين، وهي نسبة تعبر عن ضعف التاثير الحزبي، خصوصا أيضا في ظل أن مجلس الأعيان يتم تشكيله بالتعيين .

ولا يزال الأمر في مجمله علي هذا النحو حتي الآن، وإن كنا نستكمل ذلك بتناول التطور التشريعي الذي حدث في هذا المجال، سواء في مجال الدستور أو قانون الأحزاب الحالي:

أ. في الدستور:

- المادة 16 (2، 3):

2 - للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

3- ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

ب - في قانون الأحزاب الحالي رقم (16) لسنة 2012

- المادة 3-

يعتبر حزباً كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.

- المادة 4-

أ- للأردنيين الحق في تأليف الاحزاب والانتساب اليها وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون.

ب- للحزب الحق في المشاركة في الانتخابات في مختلف المواقع والمستويات.

- المادة 5-

أ- يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية.

ب- لا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني او طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أوالأصل.

ولتدعيم ممارسة هذا الحق، فقد صدر أيضا قانون الهيئة المستقلة للانتخاب لسنة 2012، التي تشرف علي العملية الانتخابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف علي أي إنتخابات أخري يقررها مجلس الوزراء وفق أحكام التشريعات النافذة، (مادة 2 / 67 من الدستور)[17] (ومادة 4 من قانون الهيئة) كما تلتزم الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة بتقديم جميع أنواع الدعم والمساعدة التي تطلبها الهيئة لتمكينها من القيام بالمهام والمسؤليات المناطة بها وفق أحكام هذا القانون والتشريعات النافذة الأخري بما في ذلك تزويدها بأي معلومات ووثائق تراها لازمة (مادة 5 / أ من قانون الهيئة).

كما صدر أيضا قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012ليكون تدعيماً آخراً لانتخابهم بالشفافية الممكنة.

المبحث الثاني
تأثير الأحزاب السياسية في الرقابة الإدارية في المملكة

- المطلب الأول: مجال التأثير الحزبي في الرقابة الإدارية.
- المطلب الثاني: تقويم النظام الأردني في مجال العلاقة بين الأحزاب والرقابة الإدارية.

المطلب الأول
مجال التأثير الحزبي في الرقابة الإدارية

إتضح لنا مما تقدم أنه بأدني التأمل فإن الأحزاب السياسية في المملكة ليس لها ذات التاثير الذي تمارسه الأحزاب السياسية في أنظمة الحزب الواحد اوالحزبين الكبيرين، أو الحزب القائد (المسيطر).

وغاية ما للأحزاب السياسية في المملكة من دور في هذا المجال هو التأثير غير المباشر في مجال الصلات

17) بموجب التعديل المنشور في العدد 117 بتاريخ 10/1 / 2011 من الجريدة الرسمية .

الشخصية مع الدائرة الملكية أو مجلس الأعيان، وكذلك دورها المتصور في مجال الرأي العام وتأثيره غير المباشر بدوره في هذا المجال.

وهذا بالطبع مع ما يمارس في مجال الصلات الشخصية مع رئيس الوزراء والوزراء، وجهات الرقابة، أو في مجال الممارسة الرقابية في مجلس النواب طبقا لما قدمنا فيه ما هو مستوفي.

وقد يسرع البعض، فيصور ذلك علي أنه نتيجة لعدم تطور النظام الحزبي في المملكة بشكل كاف، ولكننا نود أن نتمهل في إبداء رأينا في هذا المجال باستعراض ميزات وعيوب التجربة الأردنية في هذا المجال في المطلب التالي.

المطلب الثاني

تقويم النظام الأردني في مجال العلاقة بين الأحزاب والرقابة الإدارية

أولا: ميزات النظام الأردني:

رغم إن أدولف هتلر كان ديكتاتوراً، وهو بالقطع كذلك، إلا أن هذا لا يمنع من تأمل ملاحظاته في مجال الأحزاب السياسية والعمل البرلماني، علي الأقل كناقد ومراقب للنظام الآخر، حيث نجده يتساءل بعد زياراته المتكررة للبرلمان في فيينا ، فيقول[18]:

« وكنت دائماً أطرح علي نفسى الأسئلة التالية:

1. هل يعتبر تحمل مسئولية عمل ما مجرد استقالة الوزارة التي قامت به أو حل البرلمان؟
2. هل يجوز أن تعتبر الأكثرية مسئولة عن قرار تتخذه؟
3. هل هناك معنسى للمسئولية إذا لم يتحملها شخص معين؟
4. كيف يجوز عملياً اعتبار رئيس حكومة مسئولاً عن أعمال فرضتها مشيئة أو توجيه عدة أشخاص؟
5. إذا أخفق رجل الدولة في استمالة الأكثرية فهل يعد ذلك دليلاً علي عدم انعدام أهليته للحكم؟
6. ألا يترتب علي مبدأ الأكثرية في نظامها البرلمانى القضاء علي فكرة انحصار المسئولية برئيس؟

وهكذا فإن تقديم سلطة الأكثرية علي سلطة الفرد قد تؤدى إلي الاستعاضة عن الرئيس بالعدد، ويتنكر للمبدأ الأرستقراطى الطبيعى الذي يحيل الأمور إلي النخبة.

كما يقول[19]:

« وأظن كذلك أن الأكثرية البرلمانية تمثل (أحياناً) مجرد ثرثرة فارغة، وأن المجلس النيابى قد يخلو من الكفاءات، وأنه من المشين أن يستجدى الزعيم ـ قبل أن يتخذ أى قرار ـ موافقة الأكثرية علي هذا القرار، وكذلك تتسم الأكثرية في البرلمان بالبله والجبن، وبأنهم مائة دماغ أجوف لا يعادلون عقلاً واحداً فذاً .....

وفى البرلمان لم تقع عيناى إلا على الطامحين للمناصب والوظائف المرموقة فى الدولة، وعلى السد المنيع الذي يقيمه الوصوليون والانتهازيون الذين يفزعون من أية حركة تنادى بالإصلاح ».

ومع أن هذا الكلام هو يقيناً من خصم الديمقراطية، إلا أننا لا نود أن نكون مثالين إلى درجة أن نتصور أنه غير واقعى تماما بل كثيرما نجد له شواهد عديدة فى بعض التطبيقات.

ومن يقرأ كتاب: أبعاد اللعبة الانتخابية لبهي الدين حسين[20]، عن الواقع الإنتخابي المصري في الفترة

18) في كتابه : كفاحي (حياته ، أفكاره ، مبادؤه ، أهدافه) – ترجمة وإعداد وتلخيص أمل رواش – مكتبة إبن سينا – ط. 2005 – ص 24 ، 25 .

19) ذات الموضع .

20) طبعة دار العالم الجديد ـ القاهرة 1984 .

التي تناولها (1979 – 1984)، لاستخلص من ذلك أن ملاحظات « أدولف هتلر» يمكن أن تصدق في تطبيقات كثيرة ليست التجربة المصرية عن الفترة المشار إليها هي وحدها فقط التي تصدق عليها.

وما نريد أن نخرج به من ذلك، أن التجربة الحزبية محدودة الدور في المملكة، قد تكون ميزتها الكبرى هو حماية الحياة السياسية الأردنية من مثل ما ذكره أدولف هلتر، إذ لا شك أن عدم القفز فى التجربة الأردنية فوق الحقائق الموضوعية : سياسيا، إقتصاديا، و إجتماعياً له ما يبرره تماما فى هذا الظرف التاريخى الموضوعى الذى تمر به المملكة.

ولعل السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، قد عبر عن هذا المعنى بدقة فى ظروف مشابهة حين قال[21] : « إنهم فى التجربة العمانية يسيرون بخطى متدرجة، تتناسب مع واقعهم المحلى، وتسعى نحو محالفة روح العصر، ولكن ليس بأسلوب الطفرة الذى يمكن أن يضر تجربتهم الوليدة ، ولا يفيدها ! «.

ثانيا العيوب:

1. عدم وجود نظام حزبي تنافسي: حتي إنه لا يمكن التأكيد بوجود أحزاب بالمعنى العلمي للكلمة في الأردن بسبب عدم وجود هذا النظام الحزبي التنافسي ، بل هي أقرب إلي أن تكون جماعات نخبوية، يجتمع أغلبها علي قائد رمز مقيد بالصورة الذهنية عنه لدي الأعضاء أكثر ما هو مقيد بمبادئ وبرامج تنافسية يدين بها سائر الأعضاء. التعدد الحزبى الكبير: فبالمقارنة للتعداد، فلا شك أن هذا التعدد الحزبى في المملكة ، يعبر عن تشرزم أكثر منه تعبيراً عن نضج سياسى مطلوب. وأخطر ما تصاب به الحياة السياسية في دولة ما هو إعجاب كل ذي رأي برأية إلي الحد الذي لا يبصر معه كل فريق ما يمكن أن يكون من نقاط التلاقى الإيجابية مع الفرقاء الأخرين.
2. التفاوت في قوة الأحزاب: لنشأتها فى ظل نظام سياسى غير تنافسى جعل من الصعب الحكم على جدارة كل حزب من هذه الأحزاب بموضوعية. كما أن كثرة عدد الأحزاب مقروناً ببعد المسافة الفكرية والتنظيمية بين العديد منها جعل إمكانية تشكيل تحالفات انتخابية بينها أمراً غير ممكن، وإن تم ذلك فسيكون فى الغالب تحالفات مصطنعة وغير مستقرة، خصوصا بعد أن أديت طبيعة المرحلة السابقة إلي أن هذه الأحزاب لم تنطلق من نفس خط البدء، وإنما حظي بعضها بالرعاية أو الحماية أو الدعم غير المباشر، وفي مرحلة لم تكن فيها الساحة متساوية أمام الجميع، حتي نتج عن ذلك حصول بعضها علي أفضلية واقعية حيال البعض الأخر دون أن يكون ذلك راجعاً إلي الوضع التنافسي لبرامجها.
3. عدم وضوح المدى الزمني لتطور التجربة الحزبية : فرغم ما نذكره من عيب التشرذم والتعدد الحزبي الكبير الذي يتضمن بلا شك بعض الأحزاب الهشة، فإن علاج ذلك لا يكون إلا بمزيد من التطور والتطوير نحو نظام حزبي موضوعي فاعل، تكون له فوائده في تطوير البيئة السياسية بعامة، وكذا ممارسة المشاركة في الحكم، والرقابة بأنواعها المختلفة، بأسلوب سديد، وأهداف موضوعية مخلصة.

21) في العيد الوطني عام 1985 .

خاتمة

استعرضنا في هذا البحث فصلين كانت كلها تهدف إلى مناقشة نقطة جديرة بما يبذل فيها من عناء، وفيها محاولة للاهتمام بالجوانب الواقعية في الدراسات السياسية والدستورية والإدارية، وليس الوقوف عند الجوانب النظرية المدرسية فحسب.

وكان أهم ما خرجنا به من هذا البحث الآتي:

أولا: إن الحياة السياسية المعاصرة في أى دولة بغير أحزاب هو أمر غير متصور.

ثانيا: إن الأحزاب السياسية هي قاطرة الرأى العام، وتؤثر فيه أكثر مما تتأثر به، ومن هنا يأتي دورها الهام فى المشاركة السياسية.

ثالثا: إن الأحزاب السياسية جميعها، لها جانب ظاهر، وجانب باطن لتحقيق أهدافها السياسية، وإذا لم يصاحب ذلك الجانب الباطن إخلاص شديد في العمل للصالح العام وليس للمصلحة الحزبية الضيقة فإنها قد تستغل ذلك فى الإضرار بأركان رئيسة فى المجتمع، من أهمها: الرقابة الإدارية موضوع هذا البحث.

رابعا: كما أن مستوى البيئة السياسية العامة له تأثير واضح فى سلوك الأحزاب على هذا النحو أو ذاك، لما سبق أن بيناه من أن الحقائق السياسية هي إنعكاس صادق للحقائق المادية والبشرية، وبخصوص هذا المعني بالنسبة للتجربة الأردنية فى هذا المجال، تلاحظ لنا أن المرحلة الحزبية الراهنة فيها، بكل ميزاتها وعيوبها، هي مطابقة للظرف الموضوعى التاريخي الراهن، إلا أنه يجب العمل بأقصى سرعة وإخلاص على تطوير النظام الحزبى على أسس مثالية، توضع لها الخطط المناسبة، وتتضافر لها الجهود المثالية كذلك، حتى نضمن أن يكون تطورها متجهاً إلى الاتجاه الصحيح وهو المساهمة بكفاءة وموضوعية فى الحياة السياسية، سواء من حيث تشكيل السلطات الحاكمة، أو العلاقة معها، وفيما بينها، والتوازن الدستورى المناسب في إطار كل ذلك، مع المحافظة التامة علي الحقوق والحريات والحرمات العامة، إذ هذا هو النبراس الصحيح للتقدم النسبى مع الأنظمة الدولية المنافسة الأخرى، كما أن ذلك هو الذى يضمن داخلياً أن تكون الممارسة الحزبية عونا على الرقابة الإدارية السليمة لا العكس.

وجلالة الملك عبدالله نفسه مدرك تماما لأهمية العمل الحزبي من أجل النهوض بالأردن سياسيا وتمكين الشعب من ممارسة دوره في الحكم من خلال البرلمان ،حتي إنه أشار في خطابه الذي ألقاه خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال ملتقي الشباب 2011 « لنتحاور من أجل الأردن » نقاطا هامة للحوار بين الأردنيين حول ماهية الأحزاب المطلوبة وطبيعة برامج عملها بحيث تكون برامج عملها شاملة تغطي جميع الجوانب وبحيث تتم المفاضلة بينها في ضوء برامجها.

كما لا يجب إعفاء الأحزاب الحالية ذاتها من أن تقوم بتفعيل التنسيق بينها وتوحيد البرامج الاصلاحية والتنموية، والعمل علي بذل الجهد المشترك لكى تخرج بصياغة فعالة وعملية تكون لصالح الوطن والمواطن، بل وعليها توفير الوسائل الاعلامية بجميع أنواعها وأشكالها حتى يتمكن المواطن من المشاركة فى التنمية السياسية التى ينادي بها قائد البلاد حسبما سبق[22].

22) في ذات المعني : العراقي ندوة بعنوان : دور الأحزاب السياسية الأردنية تحت إشراف : أحمد أبو دلو – الجامعة الأردنية)راجع : أي محرك بحث : تحت عنوان : الأحزاب السياسية الأردنية) .

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

1- د. أحمد سويلم العمري: أصول النظم السياسية المقارنة ـ هيئة الكتاب ـ 1977.

2- د . أحمد سويلم العمري: مجال الرأي العام والإعلام ـ هيئة الكتاب المكتبة الثقافية (العدد 321ـ 1975) .

3- د. أحمد درويش: الدولة (نظريتها وتنظيمها)- دار النهضة العربية – ط. 1969.

4- د. الشافعي أبو راس: نظم الحكم المعاصرة (دراسة مقارنة في أصول النظم السياسية) – الجزء الأول (النظرية العامة في النظم السياسية) – عالم الكتب 1984 .

5- أحمد عطية: القاموس السياسي .

6- د. أنور رسلان: الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي (رسالة دكتوراه) طبعة دار النهضة العربية ـ 1971.

7- المستشار حمدي ياسين عكاشة: القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة (المصري) منشأة المعارف 1987م .

8- د . رمزي الشاعر: النظم السياسية والقانون الدستوري (الجزء الأول ـ النظرية العامة للقانون الدستوري) طبعة عين شمس ـ 1978.

9- د. ريتشارد ميتشيل : الإخوان المسلمون ـ ترجمة عبد السلام رضوان ومني أنيس ـ مكتبة مدبولي ط . ثانية 1985 .

10- د . زكريا سليمان بيومي: الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (1928-1948) ـ (رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث) جامعة عين شمس ذو الحجة 1398ـ نوفمبر 1978 ـ مكتبة وهبة ـ ط أولي 1399ـ 1979 .

11- د. سعاد الشرقاوي: نسبية الحريات العامة وانعكاساتها علي التنظيم القانوني ـ دار النهضة العربية ـ 1979.

12- د. سعاد الشرقاوي: القضاء الإداري ـ دار النهضة العربية 1984م.

13- د. سليمان الطماوي ـ قضاء الإلغاء ـ دار الفكر العربي ـ ط . خامسة .

14- د. سليمان الطماوي : الوجيز في الإدارة العامة – دار الفكر العربي ط. 1980 م.

15- د. سليمان الطماوي ، النظرية العامة للقرارات الإدارية ـ دار الفكر العربي ـ ط . رابعة

16- أ/ ضياء الحاجري : إسرائيل من الداخل - مكتبة ابن سيناء - 1992.

17- د. عبد الحميد متولي : نظام الحكم في إسرائيل (وتشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها وآثار حرب أكتوبر عليها) ـ منشأة المعارف ـ 1979.

18- د. عبد الله الطوالبة : الحياة النيابية الأردنية ومراحل تطورها - منشورات دائرة المطبوعات والنشر عام 2010.

19- العراقي ندوة بعنوان : دور الأحزاب السياسية الأردنية تحت إشراف : أحمد أبو دلو – الجامعة الأردنية (راجع : أي محرك بحث : تحت عنوان : الأحزاب السياسية الأردنية).

20- د. عصام السعدي : التطور السياسي للأردن - ط1 عام 1993 .

21- د. عمر محمد الشوبكي : القضاء الإداري ـ دراسة مقارنة ـ دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ ط . 1432 هجري

- 2012 ميلادي - ص87 وما بعدها .
22- د. فؤاد العطار : القانون الإداري – دار النهضة العربية 1966م.
23- د. فؤاد العطار : مبادئ علم الإدارة العامة - دار النهضة العربية - 1974 - ص 49 وما بعدها .
24- أ . فهد عبد الكريم أبو العثم : القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق . دار الثقافة للنشر والتوزيع - ط 2005 .
25- لواء أ.ح دكتور / فوزي طايل : النظام السياسي في إسرائيل - مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية - سلسلة الدراسات الخامسة 1989.
26- ليسلي ليبسون : الحضارة الديمقراطية - تعريب فؤاد مويساني وعباس العمر - لطبعة جامعة أوكسفورد عام 1964م- منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت .
27- د. محسن أحمد الخضيري - التفاوض - مكتبة الأنجلو المصرية - 1988 .
28- د. محمد زيدان . النظم السياسية المعاصرة . دار النهضة العربية .
29- د. محمد مصالحة : التجربة الحزبية السياسية في الأردن - دار وائل للطباعة والنشر - ط1عام 1999.
30- مركز القدس للدراسات السياسية : الأحزاب السياسية الأردنية – ط . 2003 .
31- د. نواف كنعان : القضاء الإداري الأردني - الآفاق المشرقة ناشرون - ط . رابعة 1433 هجري - 2012 ميلادي .
32- د. نعمان أحمد الخطيب : مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة العدل العليا في خمسة وعشرين عاما (1972 – 1997) – المكتبة القانونية (376).
33- د . نعيم عطية والأستاذ حسن الفكهاني : الموسوعة الإدارية الحديثة (تحت إشرافه) - الدار العربية للموسوعات ط . أولي 1986م .
34- د. هانئ الدرديري : نظام الشوري الإسلامي مقارناً بالديمقراطية النيابية المعاصرة – ط. 1991 – مكتبة ومطبعة الطوبجي .
35- د. هانئ الدرديري : الأساليب المختلفة للتنظيم الإداري (المركزية والمركزية) – محاضرات لطلبة الماجستير– قسم القانون والاقتصاد بعهد البيئة – جامعة عين شمس.
36- د. هانئ الدرديرى : حقوق وواجبات الموظف العام)محاضرات ألقيت بقسم الدراسات العليا - كلية الحقوق جامعة القاهرة) 2011- 2012 .
37- هتلر(أدولف) : كفاحي (حياته، أفكاره، مبادؤه، أهدافه) : ترجمة وإعداد وتلخيص أمل رواش – مكتبة إبن سينا – ط. 2005 – ص 24 ، 25 .

ثانيا : باللغات الأجنبية :

1-Burdeau ، Georges : Droit constitutionnel et institutions politiques ، paris، 1980.

2- De Laubadère ، Andr ′ :Traitè de droit administratif ، paris ، 1976 .

3 - Duverger ،Maurice :Institutions politiques et droit constitutionnel ، paris ،1980 .

4- Duverger ،Maurice :Les partis politiques ، paris ،1976.

5- Valin :Les partis politiques contre la Republique ، paris 1948 .

6- Vedel ، Georges :) avec le collaboration de Delvolvè ، pierre) Droit Administratif ، France ، 1980 .

ومن محركات البحث :

www.hizb-ut -tahrir.org